تحديات تلوح في الأفق

خمسة من الفائزين بجائزة نوبل يناقشون ما يرى كلٌ منهم أنه أكبر مشكلة يواجهها الاقتصاد العالمي في المستقبل

الاحترار العالمي
حقيقة ثانية غير سارة

جورج أكيرلوف

الناس يفكرون بمنطق القصص (السرد). ولو أردت أن تجلب لنفسك مشكلة، فاقصص الرواية الخاطئة. وقد وثّق هذه الظاهرة اللغوي والأنثروبولوجي والهاوي بنجامين لي هورف في عشرينات القرن العشرين. فقد لاحظ في عمله اليومي كمهندس وقاية من الحرائق أن عددا كبيرا من الحرائق يحدث في محطات البنزين. وبتوظيف خبراته في مجال اللغويات، اكتشف هورف أن العمال الذين يتعاملون مع براميل البنزين التي كانت تستخدم آنذاك لنقل البنزين كانوا يختارون إشعال أعواد الثقاب أو الولاعات للتدخين بالقرب من البراميل التي كانوا "يعرفون" أنها "خالية".

وبسبب جزء مشابه من اللغويات، يدخل العالم الآن في مشكلة كبيرة. فكل بضعة أعوام، يجتمع زعماء العالم في منتدى جليل: ريو دي جانيرو، كيوتو، جوهانسبرغ، كوبنهاغن. وبعد هذه المنتديات

القصص التي نرويها لأنفسنا بشأن الاحترار العالمي مفرطة البرودة والحذر.

تصدر إعلانات مهيبة، ولكن مرة أخرى تضرب بعرض الحائط مجموعة الإجراءات المتعلقة بالاحترار العالمي. فاللغة التي تُعرض بها مسألة الاحترار العالمي لا تحرك الدوافع، لا لدى الأفراد ولا لدى الحكومات للتصرف الآني.

ولو عرضت المسألة بقصة بسيطة واحدة لكانت دامغة وصادقة في آن واحد. فالغلاف الجوي للأرض يعمل كغطاء واق حولنا. ويسمح هذا الغطاء للطاقة الآتية من الشمس باختراقه، وبالتالي تدفئ الشمس الأرض، ويقوم الغلاف الجوي بعد ذلك بصورة حميدة بإبطاء المعدل الذي يتم به إشعاع ذلك الدفء.

ونحن، معشر البشر، لدينا جميعا طفلٌ وليد هو الأرض. وعاما بعد عام، يتزايد سمك الغطاء الجوي المحيط بوليدنا على نحو لا رجعة فيه. وحتى القيام برحلة قصيرة بالسيارة لمسافة ٥٠ ميلا، ذهابا وإيابا، باستخدام خمسة جالونات من البنزين، تسفر عن

جورج أكيرلوف فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠١. وهو باحث زائر بإدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، وأستاذ متفرغ للاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ومؤلف لكتاب صدر مؤخرا بالاشتراك مع راشيل كرانتون هو Identity Economics: How Our Identities Shape Our Work, Wages, and Well-Being (اقتصاديات الهوية: كيف تشكل هوياتنا عملنا وأجورنا ورفاهنا).

إضافة ١٠٠ رطل من ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي. وهكذا يمكن أن تضيف الأسرة الأمريكية المتوسطة مثلا، من خلال أنشطة بريئة كهذه، ١٨٠٠ رطل أسبوعيا إلى الغطاء المحيط بالأرض. وبإضافة جميع الأسر في مختلف بلدان العالم، وتطبيق شيء من العلم على فهمنا البديهي بشأن الأطفال المولودين حديثا والأغطية، يكون من السهل أن نرى أن العالم، على أرجح الاحتمالات، يشهد حالة متزايدة من الدفء.

وفي هذه الظروف، سيهرع أي والد لإنقاذ الوليد. إلا أن القصص التي نرويها لأنفسنا بشأن الاحترار العالمي مفرطة البرودة والحذر. ونقرأ تصريحات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ونلجأ إلى استنتاجات "العلماء". وقد قال العلماء كلمتهم، بتوافق شبه تام، وبقدر كبير من الشغف والقوة في كثير من الأحيان، إلا أن نبرة الحياد المهني للعلم تشوش الرسالة. وأذكر يوما جلست فيه بجوار عالم فلك شهير في عشاء منذ نحو ٢٠ عاما. ولعدم معرفتي بما يقال لعالم فلك، فتحت موضوع تغير المناخ. وكان رده: "ليس لدينا حتى الآن معلومات تؤكد أن هناك احترارا عالميا ناتجا عن تغير المناخ بسبب أنشطة بشرية."

(التتمة في صفحة ١٩)

زيادة الطلب

الأزمة التي لم تحل

بول كروغمان

مع بلوغنا منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تظل أكبر مشكلة يواجهها الاقتصاد العالمي – أو على الأقل البلدان الغنية نسبيا فيه – مشكلة لم يخطر قط ببال كثير من الاقتصاديين أننا سنواجهها. فللمرة الأولى منذ ثلاثينات القرن العشرين، يعاني العالم فيما يبدوا نقصا مستمرا في الطلب الكافي؛ وهو ما يعني ببساطة أن الأشخاص لا ينفقون بالقدر الكافي للاستفادة من الطاقة الإنتاجية التي نملكها. وكان المفترض أن هذه المشكلة محلولة، وهي مشكلة ربما تكون قد أجهدت أجدادنا ولكن لن تعود. إلا أنها عادت، ولا تزال الإجابات عصية.

ولنعرض بعض الأرقام الموجزة في صورتها الخام. إذا نظرنا إلى مجمل "الاقتصادات المتقدمة" الوارد في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، سنجد أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المجمع لهذه الاقتصادات نما بنسبة ١٨٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧. ودعت التوقعات التي أعدت آنذاك إلى مواصلة النمو بمعدلات مماثلة في الأجل المتوسط. ولكن يبدو في

مؤسساتنا المعنية بصنع السياسات الاقتصادية ليست مهيئة على الإطلاق للتعامل مع حالات القصور الكبيرة والمستمرة في الطلب.

الواقع الآن أن الاقتصادات المتقدمة كانت ستنمو بنسبة لا تزيد على نحو ٦٪ بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤، بما يعني ضمنا قصورا نسبته ١٠٪ عما كنا نعتقد أنه الاتجاه العام.

ومن الصحيح أن هناك رأيا سائدا على نطاق واسع مفاده أن المقدار الفعلي للتراخي الاقتصادي أقل بكثير من ذلك، على أساس أن التقدير الوارد في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لفجوة الناتج الحالية لمجمل الاقتصادات المتقدمة يقتصر على ٢,٢٪. إلا أنه من الخطأ الفادح أن نعتبر التقدير المنخفض لفجوة الناتج علامة على أن السياسة لم تفشل على أي حال ذلك الفشل الذريع، وذلك لسببين.

فأولا، نحن لا نعلم على وجه اليقين مدى انخفاض أدائنا عن مستوى قدرة الاقتصاد. وهل التراجع الكبير في مستويات المشاركة في قوة العمل الأمريكية أو الإنتاجية البريطانية طويل الأجل أو دوري، نتيجة خروج العاملين من السوق لعدم رؤيتهم فرص عمل؟ وهل استقرار التضخم في مستوى منخفض دليل على أن الاقتصاد يعمل في مستوى قريب من قدرته أو أنه يُعزى إلى عدم رغبة العاملين في قبول تخفيضات في أجورهم، مما يجعل منحنى فيليبس – العلاقة العكسية التاريخية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم المناظرة – مسطحا في محالة انخفاض التضخم؟ لا أحد يعلم – وسيكون من الأمور المأساوية التسليم بأن انخفاض الناتج وارتفاع البطالة نتيجتان حتميتان في حين أنهما قد يكونان مجرد انعكاسين لعدم كفاية الطلب.

بول كروغمان فاز بجائزة نوبل في عام ٢٠٠٨. وهو أستاذ للاقتصاد والشؤون الدولية في جامعة برنستون، وكاتب عمود في صحيفة نيويورك تايمز، ومؤلف كتاب صدر مؤخرا هو *"End This Depression Now!"* (القضاء على الكساد الآن!)

وثانيا، بمقدار انخفاض نمو الإمكانات الإنتاجية في الواقع بنفس القدر الذي تشير إليه التقديرات، يكون ذلك دليلا على قوة الآثار بعيدة الأجل لمشكلات اقتصادية يفترض أنها قصيرة الأجل: فالسماح لركود عالمي عميق بالرسوخ يبدو أنه قد أدى بمرور الوقت إلى تدهور ضخم في الآفاق الاقتصادية الأطول أجلا. ويعني ذلك ضمنا بدوره أن الحفاظ على كفاية الطلب في غاية الأهمية، ليس فقط للأجل القصير ولكن للأجل الطويل أيضا.

وفي أي من الحالتين إذن، ينبغي أن تكون زيادة الطلب أولوية عاجلة. ومن المؤسف أن ما تعلمناه منذ عام ٢٠٠٧ هو أن مؤسساتنا المعنية بصنع السياسات الاقتصادية ليست مهيئة على الإطلاق للتعامل مع حالات القصور الكبيرة والمستمرة في الطلب.

وخلال "الاعتدال الكبير" – وهو الاسم الذي أطلقه الاقتصاديان الأمريكيان جيمس ستوك ومارك واتسون على انخفاض درجة التقلب الاقتصادي الكلي في الولايات المتحدة في منتصف الثمانينات – اعتقدنا أننا أخضعنا عملية صنع السياسات الاقتصادية الكلية للسيطرة. فقد أسندت مهمة إدارة الطلب إلى تكنوقراطيين في بنوك مركزية بينما ركزت سياسة المالية العامة على القضايا طويلة الأجل. ولكن عندما وقعت صدمات كبيرة ومستمرة، تبين أن هذا النظام ينهار. فمن ناحية، تواجه البنوك المركزية قيودا بسبب الحد الأدنى الصفري – أي استحالة أن تصبح أسعار الفائدة سالبة – والمخاوف بشأن حجم ميزانياتها العمومية. ومن ناحية أخرى، بدأت سياسة المالية العامة بسرعة تحول الأمور من سيء إلى أسوأ بدلا من أن تسهم في إصلاحها. فقد ألجمها انعدام التماثل بين المدينين والدائنين – حيث ترغم الفئة الأولى على الخفض في حين لا يوجد التزام على الأخيرة بالتوسع – والتناحر السياسي. وأحيانا أمزح بالقول بأن أوروبا والولايات المتحدة في منافسة على من بمقدوره الاستجابة بطريقة أسوأ للأزمة الجارية؛ وفي الوقت الحالي، تكسب أوروبا، ولكن ليس بفارق كبير.

وسيكون من الجميل الاعتقاد بأن هذه المشكلات عابرة، وربما تكون فعلا كذلك. إلا أن استقرار حالة الاعتدال الكبير اختل، كما ندرك الآن، نتيجة لديون الأسر المعيشية المتزايدة دوما وللنمو السريع نسبيا لعدد السكان في عمر العمل، وهما عاملان لن يعود أي منهما، ولا توجد دلائل تذكر على حدوث تحول في السياسات.

ولذلك يظل عدم كفاية الطلب مشكلة كبيرة جدا، ويرجح فيما يبدو أن تستمر طويلا. ويتعين أن نجد طريقة للتعامل مع هذا الوضع. ■

الركود طويل الأجل

الاقتصادات الميسورة غير قادرة على الحراك

روبرت سولو

ليس هناك احتمال أن تنفد من العالم المشكلات الاقتصادية الملحة في الخمسين سنة القادمة. ويرجح أن تشمل القائمة القصيرة لأي شخص المشكلات التالية: التعامل مع أسباب التغير المناخي وعواقبه؛ والاستجابة – أو عدم الاستجابة – للتفاوت المتزايد في الدخل والثروة داخل الاقتصادات الوطنية؛ وبالنسبة للاقتصادات الميسورة، تبديل الاتجاه العام الظاهر لاقتران التكنولوجيا بالطلب لخلق وظائف على الطرفين الأعلى والأدنى من مقياس المهارات/الأجور ولكن ليس بالقدر الكافي تقريبا في المنتصف، أو التأقلم مع هذا الاتجاه.

ومع ذلك، أود أن أقترح مسألة أقل عالمية فيما يبدو، وهي مسألة بحق: هل دخلت الاقتصادات الميسورة لأوروبا واليابان وأمريكا الشمالية الآن شراك ما يسمى بالركود طويل الأجل الذي يرجح ألا يكون مجرد ركود عابر؟ وتبريري لاختيار هذه المسألة هو أنه إذا كانت الإجابة نعم، وإذا لم يتم العثور بسرعة على مخرج من هذا الشَرك، يكون احتمال الاستجابة الناجحة للمشكلات الأكبر ضئيلا للغاية.

ويقصد بالركود طويل الأجل – وهو مصطلح يعود إلى كتابات الاقتصادي الأمريكي ألفين هانسين في ثلاثينات القرن العشرين – وجود اتجاه عام متصل لدى اقتصاد وطني ما (أو مجموعة من الاقتصادات الوطنية) لا لبطء النمو فحسب وإنما بوجه أخص لصعوبة أو استحالة استخدام إمكاناته الإنتاجية بصورة كاملة.

الفقاعات وحدها هي التي استطاعت توليد الرخاء في السنوات الأخيرة، ونحن نعرف أن ذلك لا يمكن أن يستمر.

وفي تلك الأيام، كانت تلك الظاهرة ستوصف بأنها نقص في فرص الاستثمار التي تدر معدل عائد مقبولا للمستثمرين. أما اليوم فإن العبارة الأعم التي تصف هذه الحالة باختصار هي أن سعر الفائدة الحقيقي المتوافق مع الاستخدام الكامل سالب، ولا يمكن تحقيقه باتساق.

فما الدليل على أن الركود طويل الأجل يمثل تهديدا الآن؟ هناك جزءان. الأول هو الرأي، الذي يدفع به بقوة بالغة الاقتصادي الأمريكي روبرت غوردون، ومؤداه أن كلا من عاملي السكان والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج سينموان في المستقبل بوتيرة أبطأ من وتيرة نموهما في الماضي السعيد. ويستند التوقع الديمغرافي إلى أسس متينة إلى حد كبير. وتقوم حجية هذا الرأي المتشائم بشأن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج – في كفاءة رأس المال والعمالة – بالدرجة الأولى على الاعتقاد بأن موجة تكنولوجيا المعلومات لا يمكن أن تزيد الناتج/الرفاه مثلما فعلت الموجات التكنولوجية الكبيرة في الماضي – الاحتراق الداخلي وإدخال الكهرباء والتوسع الحضري – في وقتها. ومع ذلك يَصْدُق الأمر القائل بحدوث ركود طويل الأجل حتى إذا كان هناك احتمال كبير بحدوث سيناريو النمو البطيء.

إسهاماته في نظرية النمو الاقتصادي. وهو أستاذ متفرغ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وينشأ الجزء الثاني من الرأي عن الجزء الأول. فنمو السكان (من خلال "توسيع" رأس المال) والتقدم التكنولوجي (من خلال الحاجة إلى طاقات جديدة) هما القوتان الرئيسيتان اللتان حالتا دون انخفاض العائد على الاستثمار الخاص، بالرغم من تزايد كثافة رأس المال وتضاؤل العائد. وإذا كان النمو بطيئا في المستقبل، فسيؤدي ذلك إلى استمرار الادخار وانخفاض معدل العائد وضعف الاستثمار الخاص.

وعلاوة على ذلك، تشير الآراء إلى أن التاريخ الحديث يؤكد هذا الرأي المتشائم. فالفقاعات وحدها – فقاعة الدوت كوم وفقاعة المساكن – هي التي استطاعت توليد الرخاء في السنوات الأخيرة، ونحن نعرف أن ذلك لا يمكن أن يستمر. وها نحن الآن، وقد مضت خمس سنوات على النهاية الرسمية للركود الأخير، فلا الولايات المتحدة ولا أوروبا – والأقل منهما اليابان – استطاعت العودة إلى الاستخدام الكامل للإمكانات الإنتاجية. وتتسق حالة الضعف المطولة هذه على الأقل مع فكرة الركود طويل الأجل.

ولكن ليس بصورة تامة. فجزء كبير من الضعف في الطلب الخاص يمكن أن يعزى بصورة مباشرة إلى نقص الإنفاق في قطاع التشييد، السكني وغير السكني على حد سواء. (ويمكن أن يعلل ذلك أيضا اختفاء كثير من الوظائف مرتفعة الأجر.) ولا توجد أسباب غامضة لذلك. فالاقتصادات التي شهدت فقاعات في المساكن في السنوات التي سبقت الأزمة ترك لها مخزون زائد من المساكن وسوق مضطربة للرهون العقارية. وحدث شيء مشابه بالنسبة للمباني الإدارية وغيرها من مباني الأعمال التجارية.

ومع ذلك، يظل هناك بعض الغموض. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل، لم يتعاف استثمار الأعمال التجارية من الركود إلا بصورة جزئية، رغم أن أرباح الشركات كانت قوية للغاية. والنتيجة، كما هي موضحة في ورقة غير منشورة أعدها الزميلان الأولان بمعهد بروكينغز، مارتين بيلي وباري بوسورث، هي أن مستويات ادخار الأعمال تجاوزت مستويات استثمار الأعمال منذ عام ٢٠٠٩. وأصبح قطاع الشركات، الذي هو بطبيعة الحال مقترض صاف، مقرضا صافيا لبقية الاقتصاد. ويبدو ذلك إلى حد ما رد فعل لحدوث انخفاض متوقع في معدل العائد على الاستثمار، كما تشير إلى ذلك فرضية الركود.

والنتيجة الحذرة – هل الحذر هو الصيحة الآن؟ – هو أن فرضية الركود ليست أمرا مؤكدا، ولكنها ليست مستبعدة كذلك. وقد جرفت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من توسع الحكومات مخاوف هانسن. وينبغي أن نبدأ الآن في التفكير في الاستجابة بالسياسة المناسبة. ■

الشمول

تمكين نمو الاقتصادات النامية والتأقلم معه

مايكل سبينس

يواجه الاقتصاد العالمي تحديات ملحة كثيرة، ولكن بالنسبة لي يكمن التحدي الفاصل المحوري في استيعاب نمو الاقتصادات النامية واستكمال عملية التقارب التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية. ويحمل ذلك وعدا ليس فقط بخفض معدلات الفقر بدرجة كبيرة وإنما أيضا بتوسيع فرصة الحياة الصحية والإنتاجية والإبداعية لدى ٨٥٪ من سكان العالم الذين شهدوا نموا اقتصاديا كبيرا للمرة الأولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن أن يكون هذا التوسع الكبير في الشمول السمة المميزة لهذا القرن. إلا أن تحقيقه أسهل بالقول منه بالعمل.

فالشمول سيتطلب تغيرات في العقليات واستجابات السياسات والمؤسسات – على الصعيدين الدولي والمحلي. والغاية منه هو جعل النهوض الذي شهده العالم الثالث يعود بأشمل نفع ممكن، حتى مع حدوث تغيرات في الأسعار النسبية، وتغيرات هائلة في البنية الاقتصادية في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وتغيرات في توزيع الدخل والثروة، نتيجة لتحولات كبرى.

ويتوقع أن تؤدي عملية التقارب، إذا نجحت، إلى زيادة حجم الاقتصاد العالمي في السنوات الخمس وعشرين إلى الثلاثين القادمة بثلاثة أضعاف – وبمضاعف أكبر بكثير إذا اعتبرنا خط الأساس هو بداية عملية التقارب، أي عام ١٩٥٠، بدلا من اليوم. وما لم يحدث تغيير في استخدام العالم للموارد الطبيعية، فسيسفر الشروع في هذه الرحلة إما عن تضاؤل النمو ببطء حتى يتوقف تماما أو، وهو الأسوأ، إخفاق مروع عقب حدوث نقطة انقلاب بيئية أو إيكولوجية. فالاستمرارية البيئية ضرورة لاستيعاب نهوض العالم النامي.

وترتكز جميع الاقتصادات على أساس من الأصول المنظورة وغير المنظورة. وغالبا ما يمكن الحفاظ على النمو لبعض الوقت مع قصور الاستثمار والسماح بتناقص هذه الأصول أو على الأقل ثباتها، ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. ونحن نتعلم حاليا أن رأس المال الطبيعي فئة فرعية مهمة من الأصول التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي. فإذا قل الاستثمار في رأس المال الطبيعي عن المستويات المطلوبة فلن يؤدي ذلك إلى خفض جودة النمو فحسب وإنما تقويضه في نهاية المطاف أو حتى دفعه إلى معدلات سالبة. ولذلك فإن الجهود الجارية لقياس رأس المال الطبيعي خطوة مهمة في التحرك باتجاه أنماط النمو القابل للاستمرار على الصعيد العالمي.

وثانيا، هناك المسائل المتعلقة بتوزيع الدخل. ففي الاقتصادات المتقدمة، تؤدي قوى التكنولوجيا والأسواق العالمية إلى خفض عدد متزايد من الوظائف أو حذفه عن طريق التنفيذ الآلي للأعمال، والاستغناء عن الوسطاء، والاستعانة بمصادر خارجية في سلاسل التوريد العالمية الآخذة في التغير. ونظرا لأن هذا التغير يحدث بسرعة كبيرة للغاية، تفتقر أسواق العمل إلى التوازن، ولا يوجد توافق جيد بين رأس المال البشري وجانب الطلب المتغير في الاقتصاد العالمي. ويمثل العودة بوتيرة متسارعة إلى منطقة التوازن أولوية عالية للنمو وعدالة التوزيع في كل مكان تقريبا. وحتى إذا حدث ذلك بوتيرة أسرع مما هو حادث الآن، فسيظل التفاوت قائما.

وفي الوقت الحالي، لا يوجد توافق آراء بشأن سبل التعامل مع مختلف أشكال التفاوت القائمة. ويعتقد البعض أنه ينبغي لنا أن نركز على الفقر ونترك للنتائج السوقية أن تحدد الباقي. ويشعر آخرون

فاز مايكل سبينس بجائزة نوبل للاقتصاد في عام ٢٠٠١. وهو أستاذ للاقتصاد في كلية ستيرن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك، وزميل زائر متميز في مجلس العلاقات الخارجية، وزميل أول في معهد هوفر بجامعة ستانفورد، ورئيس المجلس الأكاديمي لمعهد فونغ العالمي.

بالقلق بشأن الخاسرين المطلقين – الشباب العاطلين عن العمل مثلا – وتقاسم الأعباء، لا سيما بعد وقوع صدمات اقتصادية كبيرة من النوع الذي شهدناه مؤخرا. ولا يزال هناك أيضا آخرون يركزون على المكاسب والخسائر المطلقة مقابل المكاسب والخسائر النسبية، ويركزون على المطلق منها. وعلى الرغم من هذه الفروق، تتفق معظم المجتمعات، المتقدمة والنامية، في رغبتها في تحقيق التنقل إلى أعلى بين الأجيال. وهنا تختلف الاتجاهات العامة باختلاف البلدان وتشكل مصدر قلق في كثير منها.

الشمول سيتطلب تغيرات في العقليات واستجابات السياسات والمؤسسات – على الصعيدين الدولي والمحلي.

فإذا كانت التكنولوجيات الرقمية، الموفرة للعمالة ورأس المال والمنحازة للمهارات، بنفس القوة التي يعتقدها كثيرون منا، فإنها ستزيد من الإنتاجية بصورة هائلة. وليس من الواضح، على الأقل في البلدان مرتفعة الدخل، أن "الفائض" الناتج سيسخَّر لإنتاج واستهلاك المزيد من السلع والخدمات. وربما ينبغي استخدامه لزيادة الكماليات. وربما سيصبح، أو ينبغي أن يصبح، أسبوع العمل أقصر في المتوسط. ففي تلك الحالة، سنكون بحاجة إلى مقاييس للرفاه أكثر شمولا من مجموعة قيمة السلع والخدمات المقتناة في المعاملات السوقية القابلة للتسجيل. ولن يتحقق هذا التطور إذا ظل نموذج التوظيف جامدا، مع قيام الغالبية بالعمل على أساس التفرغ بالمعنى التقليدي ووجود أقلية متزايدة من العاطلين عن العمل.

أما فيما يتعلق بالاستقرار وتنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي، فسيكون من الجور اعتبار هذا المجال من مجالات الإخفاق. فقد كان للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) دور مهم في فتح الاقتصاد العالمي، وتحقيق المنافسة العادلة، وإتاحة تحقيق النمو في الاقتصادات النامية. وتتعاون الحكومات

(التتمة في صفحة ١٩)

انعدام المساواة

ينبغي للاقتصاد أن يخدم المجتمع

جوزيف ستيغليتز

كانت المعركة الرئيسية التي خاضها الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية معركة حول النظم الاقتصادية البديلة: فهل الرأسمالية أم الشيوعية هي الوسيلة الفضلى لتحقيق النمو والرخاء للجميع؟ ومع سقوط جدار برلين، انتهت تلك المعركة. إلا أن هناك معركة جديدة تطل برأسها: ما شكل الاقتصاد السوقي الأفضل أداء؟

لفترة طويلة، بدا أن الرأسمالية الديمقراطية الأمريكية منتصرة. وقد دفعت الولايات المتحدة أفكار تحرير التشريعات والخصخصة وتحرير الاقتصادات في مختلف بلدان العالم، من خلال مجموعة من السياسات أصبح يطلق عليها توافق آراء واشنطن. ولكن جاءت بعد ذلك الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وكانت الحكومات هي التي أنقذت السوق من تجاوزاته. وأخفقت محاولة الإقلال من دور الحكومات بشكل بائس، وأدت إلى اتخاذ الحكومات لإجراءات غير مسبوقة.

وفي أعقاب الأزمة، أخذ كثيرون ينظرون بإمعان أكبر إلى النظام الاقتصادي الأمريكي. فمع ركود الدخل الوسيط لأكثر من ربع قرن، أصبح من الواضح أن هذا النظام لا يحقق المنافع لمعظم المواطنين، حتى وإن كان مفيدا للغاية لمن هم على قمة الهرم. وحتى النظام

يعزى التفاوت المرتفع والمتزايد في الولايات المتحدة إلى سياساتها.

السياسي الأمريكي دخل هو أيضا دائرة الشك، ذلك أن انعدام المساواة الاقتصادية تُرجم إلى انعدام المساواة السياسية، وهو ما دلت عليه بوضوح شديد قدرة البنوك التي جلبت الأزمة على مقاومة الإصلاحات التي رأى معظم الاقتصاديين أنها ضرورية لمنع تكررها. فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات تجرى على فترات منتظمة لاختيار زعماء سياسيين، وبدا أن نتائج الديمقراطية في الولايات المتحدة تتسق مع مفهوم "دولار واحد، صوت واحد" بدرجة أكبر من اتساقها مع مفهوم "شخص واحد، صوت واحد."

ويقول الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي أن ارتفاع مستويات التفاوت يمثل الحالة الطبيعية للرأسمالية – فالأمور لم تكن مختلفة إلا خلال فترة وجيزة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتضامن الذي أتت به الحرب. ويؤكد بيكيتي ما لاحظه آخرون: الزيادة الهائلة في درجة انعدام المساواة في كل من الدخل والثروة في الثلث الأخير من القرن والأهمية المتزايدة للثروة الموروثة. ويتنبأ بيكيتي بأن هذه الاتجاهات العامة ستستمر.

واعتقادي هو أن هذا المستوى المرتفع والمتزايد من التفاوت ليس النتيجة الحتمية للرأسمالية ولا هو نتاج القوى الاقتصادية الجارفة. فهناك بلدان بمستويات تفاوت أدنى بكثير – وبنفس قوة النمو – يتمتع مواطنوها، لا سيما من هم في النصف الأسفل من الهرم، بوضع أفضل بكثير من نظرائهم في الولايات المتحدة. بل إن هناك

جوزيف شتيجليز فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠١ وهو أستاذ بجامعة كولومبيا ومؤلف لكتاب صدر أخيرا بمشاركة بروس غرينوولد، هو Creating a Learning Society: A New Approach to Growth, Development, and Social Progress (إنشاء مجتمع واع: منهج جديد للنمو والتنمية والتقدم الاجتماعي).

بلدانا تمكنت في السنوات الأخيرة من خفض التفاوت حتى بدرجة كبيرة، وأقصد بذلك البرازيل. ويعزى التفاوت المرتفع والمتزايد في الولايات المتحدة إلى سياساتها وديناميكية العمل السياسي فيها؛ وكل البلدان التي سارت على دربها – كالمملكة المتحدة مثلا – تشهد حاليا نتائج مشابهة. ويعزى انعدام المساواة إلى الرأسمالية المصطنعة للبلد – بما يسودها من احتكار وتنافس محدود ومنافع تغدقها الحكومة على الشركات والأثرياء، وعمليات إنقاذ للبنوك، وأوجه قصور في حوكمة الشركات، وقوانين ضريبية تسمح للأثرياء بنقل أموالهم إلى ملاذات ضريبية في الخارج ودفع مبالغ أقل بكثير من حصتها العادلة من الضرائب.

وقد كان صندوق النقد الدولي محقا في تشديده مؤخرا على الآثار السلبية لهذا التفاوت على الأداء الاقتصادي. وقد بينت في كتابي *The Price of Inequality* (ثمن انعدام المساواة) كيف يمكن أن نقوم، في نفس الوقت، بزيادة معدلات النمو والاستقرار وتحقيق قدر من المساواة – وخصوصا في البلدان التي بلغ فيها انعدام المساواة المستويات البالغة السائدة في الولايات المتحدة. كما أن اقتصاديات انتشار الفوائد لا تصلح – وهو ما تظهره بوضوح البيانات الأمريكية. وينطبق ذلك بوجه خاص حين يكون جزء كبير جدا من التفاوت ناشئا عن السعي لتحصيل الريع (قيام الأشخاص على قمة الهرم بتخصيص حصة متزايدة من دخل البلد لنفسها) وعن انعدام تكافؤ الفرص، بما يعني ضمنا أنه لن تتاح أبدا لمن هم في أسفل الهرم فرصة العيش وفقا لإمكاناتهم.

إن الرأسمالية المزيفة التي ظهرت في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى هي النتيجة التي يمكن وتم التنبؤ بها لأي ديمقراطية تحيد عن مسارها وتسمح بترجمة انعدام المساواة الاقتصادية بسهولة إلى انعدام المساواة السياسية، في حلقة مفرغة تؤدي فيها الزيادة في شكل واحد من أشكال التفاوت إلى زيادة في الشكل الآخر.

ولا يقتصر التحدي الرئيسي الذي يواجهه الاقتصاد العالمي في العقود القادمة على ترويض التجاوزات التي تحدث في اقتصاد السوق – على سبيل المثال، الحيلولة دون الإفراط في الإقدام على المخاطر، والإقراض الجائر، والتلاعب بالسوق الذي أظهرته المؤسسات المالية بجلاء شديد في السنوات الأخيرة. ويعني ذلك بالضرورة جعل

(التتمة في صفحة ١٩)

(أكيرلوف، تتمة من صفحة ١٤)

وكانت تلك العبارة صحيحة بلغة العلم، وصيغت بالطريقة المناسبة التي تعكس مقدار الشك لديه. ولكن لأغراض السياسة العامة، وبالنظر إلى الاحتمالية العالمية لحدوث احترار عالمي من صنع الإنسان، يفتقر ذلك الحذر إلى الحكمة. فالوالدان لا يقيسان درجة حرارة الطفل لتقرير ما إذا كانت الغرفة أدفأ من اللازم؛ وبالمثل، بالنسبة للاحترار العالمي، نحتاج إلى قصة تدفعنا إلى القيام بما هو ضروري.

إننا نحتاج إلى خطاب لا لأنفسنا فحسب وإنما لحكوماتنا أيضا حتى تتوفر لها الشرعية والإرادة اللازمتان لاتخاذ إجراءات. ففهمنا لاقتصاديات الاحترار العالمي لا يقل عن فهمنا لأي مشكلة اقتصادية أخرى. وأفضل طريقة لمكافحته (ولكن ليس بدون مصروفات كبيرة) هو فرض ضريبة موحدة على انبعاثات الكربون؛ وينبغي أن تتصاعد تلك الضريبة إلى أن تنخفض الانبعاثات إلى المستويات المرغوبة. وتدعو السياسة المثلى أيضا إلى تقديم إعانات لأنشطة البحث والتطوير المعنية بإيجاد سبل لخفض الانبعاثات.

إلا أن الاحترار العالمي مشكلة عالمية والانبعاثات تأتي من كل مكان، ولذلك يجب أن تكون الضرائب والإعانات عالمية. ويجب أن يعتبر كل بلد أن واجبه هو أن يهب لإنقاذ الموقف. إننا بحاجة إلى الدخول في تحالف عالمي نكافح فيه "جميعا" هذه المشكلة العالمية بقلب واحد. وعلينا أن نخبر أنفسنا أننا بحاجة إلى التآزر في هذا العمل. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا، أيا كان ما يفعله الآخرون. لماذا؟ لأن الأرض هي وليدنا الجميل.

هناك إذن حقيقتان غير سارتين. الأولى هي الاحترار العالمي نفسه. والثانية أننا لا نروي لأنفسنا حتى الآن القصص التي ترغمنا على مكافحته. ■

(سبينس، تتمة من صفحة ١٧)

والبنوك المركزية في أوضاع الأزمات، بتقديم مساهمات إيجابية في غاية الأهمية. وأسهمت المؤسسات المالية الدولية بالكثير لخفض معدلات الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة، وأبدت مرونة فيما يتعلق بالسياسة في ضوء الفهم الأوضح لسلوك الاقتصاد العالمي والنظم المالية العالمية.

إلا أن إصلاح الحوكمة في هذه المؤسسات متأخر عن الحجم النسبي والنفوذ المتغيرين للاقتصادات الصاعدة الكبرى. ويؤدي ذلك إلى تقويض المصداقية والحجية ومن ثم القدرة على تنسيق السياسات. وثانيا، تهمل الكيانات الوطنية الرئيسية المعنية بوضع السياسات معظم التداعيات التي تحدث، خصوصا في مجال التمويل والسياسة النقدية، نظرا لأن ولاياتها تنص على التركيز على الشأن المحلي. ويبدو أن صانعي السياسات معنيون بوضع القواعد التنظيمية للمراكز المالية في شبكات فردية دون أن يولوا اعتبارا لما يترتب على تلك القرارات من آثار أوسع نطاقا أو دوائر الآثار المرتدة السلبية.

أما الحوكمة على المستوى فوق الوطني فهي في أفضل الأحوال عملا قيد الإنجاز. ولا يحتاج المرء إلى أكثر من نظرة على وضع الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو ليلمح التحديات المتصلة بتقريب الأطر التنظيمية والإدارة الاقتصادية الكلية من شبكة الاعتماد المتبادل المتزايد للاقتصاد العالمي أو أجزاء منه. وتتمثل القضايا الأساسية هنا في السيادة والهوية وتقرير المصير على أسس ديمقراطية.

وتشير التوقعات إلى أن أبناءنا وأحفادنا سيعيشون في اقتصاد عالمي أكبر وأكثر ترابطا بكثير، ويسوده قدر أكبر من عدالة التوزيع من حيث الكتلة والقوة الاقتصاديتين، والتجانس في مستويات الدخل ومراحل التطور والثقافات. وسيكون تعلم الطريقة التي تجعل هذه الرحلة تتسم بالاستمرارية والاستقرار والعدالة هو التحدي الاقتصادي العظيم الذي تواجهه جميع البلدان، سواء كانت اقتصاداتها متقدمة أو نامية، ومواطنوها. ■

(ستيغليتز، تتمة من صفحة ١٨)

الأسواق تعمل بالطريقة التي يفترض أن تعمل بها الأسواق – حيث تدفع المنافسة القوية الابتكار الذي يرفع مستويات المعيشة، وليس الابتكار الذي يركز على كيفية تخصيص حصة أكبر من دخل البلد لفئة بعينها والالتفاف حول القواعد التنظيمية التي تهدف إلى ضمان جودة الأداء الاقتصادي. وهو يعني ضمان ألا يحدث نمو اقتصادي قوي فحسب وإنما اقترانه أيضا برخاء يتقاسمه الجميع. كما يعني كفالة أن يكون الاقتصاد خادم المجتمع، وليس العكس. أما عندما تترتب على "أوجه التقدم الاقتصادي؟ – سواء المتصلة بالعولمة أو بإنشاء اليورو – انخفاضات كبيرة في الأجور أو المنافع العامة لقطاعات عريضة من المجتمع، فإن علينا أن نسأل ما إذا كنا خلطنا الغايات بالوسائل.

أما التحدي الرئيسي الذي نواجهه في حياتنا السياسية العالمية فهو ضمان أن تمثل العمليات الديمقراطية فعلا مصالح المواطن العادي. ولن يكون من السهل كسر قوة المال في السياسة. ولكننا إن لم نفعل ذلك، فسنواجه إحباطات في كل من اقتصاداتنا وديمقراطياتنا. ■